أهداف السياسة النقدية في الجزائر(1990–2000)

د/ صالح مفتاح
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

إن فعالية السياسة النقدية تكمن أساسا في استقلالية البنك المر كزي عن السلطة السياسية، واختيار أدوات الرقابة النقدية التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي للدولة من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية.

وعرفت أهداف السياسة النقدية في الجزائر تطورا نوعيا منذ التسعينيات وتتلخص هده الأهداف فيما يلي:

. استقرار الأسعار ومكافحة التضخم.

. تحقيق النمو الاقتصادي.

. مكافحة البطالة.

. تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

Résumé:

L'efficacité de la politique monétaire est soumise essentiellement à l'indépendance de la banque centrale vis-à-vis du pouvoir politique et au choix d'instruments de contrôle monétaire adaptés à la réalité économique du pays.

Les objectifs monétaires en Algérie et considérablement évolué notamment depuis 1990.

- Régulation conjoncturelle.
- Lutte contre l'inflation.
- Soutien à la croissance économique.
- Plein emploi.
- Equilibre de la balance des paiements.

تمهيد:

سنناقش في هذا الموضوع أهداف السياسة النقدية في الجزائر، ومدى تحققها خلال فترة التسعينات، ونظرا للاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فإن السياسة النقدية تعتبر أداة هامة بيد السلطات لتحقيق استقرار الأسعار، تحقيق النمو، مكافحة البطالة وتوازن ميزان المدفوعات وهذا ما سنبينه تباعا.

1 . استقرار الأسعار ومكافحة التضخم.

مع إصدار قانون النقد والقرض في 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد، وذلك بالتحرير التدريجي للتضخم المكبوت، وكان معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ حوالي 9 % في المتوسط خلال السنوات العشرين قبل 1990، ولم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية الأولى في أوائل السبعينات، سبب ارتفاع أسعار الواردات وضغط الطلب القوي على قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

ولم يكن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم يشكل في الجزائر أية أولوية للسلطات، ماعدا بعض التصريحات بالإشارة إلى ارتفاع الأسعار، ولا سيما بيانات مجالس الوزراء التي تكرس في بعض الأحيان للظاهرة، ولكن لا توجد أي خطة خاصة لمكافحة التضخم الهيكلي، لأنه لم يشكل أي عائق كآلية لانخفاض القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وحماية القدرة الشرائية لهذه الفئة كانت الهدف الأساسي للسياسة اللاتضخمية التي تبقى إذا محققة جدا.

وكان الانشغال الأساسي آنذاك هو تصنيع البلاد، فالتضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القوة الشرائية، إلا أنه لا يمكن نفي المبادرات ذات الطبيعة الظرفية التي اتخذت من وقت لآخر، ولكن دون الوصول إلى نتائج مرضية، ومن الجدير بالذكر بأنه تمت الإشارة للمرة الأولى إلى مكافحة أسباب التضخم في القوانين المتعلقة بالمخططات السنوية لـ1991 و1992 ، قانون رقم 90 – 37 الصادر بتاريخ 1990/12/31 ورقم 91–26 المؤرخ في 1991/12/18 للوصول إلى هذا الهدف(1) .والتي تتضمن الرجاء من الخزينة العامة توفير ادخار كافي يسمح بتهيئة الشروط لتطهير صحيح ودائم للمؤسسات العامة، تخفيض الديون على الخزينة، تخفيض سيولة الاقتصاد وزيادة القروض للاقتصاد في الظروف اللاتضخمية، وفي سنة 1992أيضا طلب من الخزينة توفير ادخار كافي لضمان تمويل السكنات الاجتماعية، تطهير المؤسسات والبنوك بإعادة تشكيل رأسمالها.

فقد عالجت الحكومة العجز المتوالي في الميزانية باللجوء إلى إجراءات السيولة النقدية مما يؤدي إلى زيادة في عرض النقود وجرى كبت التضخم عن طريق تحديد الأسعار ولكنه في عام 1990 كان أكثر من 50 % من السلع المشكلة للرقم القياسي لأسعار المستهلك تحت تحديد سقف سعري أ و سقف لهامش الأرباح، والنتيجة كانت هي انتشار نقص السلع.

وفي أوائل التسعينات أقدمت السلطات على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية، فارتفع بذلك عجز الميزانية وخسائر المؤسسات العامة، وقد تم تمويل هذه الاختلالات من خلال إصدار نقدي جديد، وأدى هذا كله إلى ارتفاع معدل التضخم, وتم رفع معدل إعادة الخصم ابتداء من 22 ماي 1990 إلى 10,5 % بعد أن كان 7% وهذا من شأنه أن يقلل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل, إلا أن هذه الوسيلة لم تخفض التضخم بشكل كبير، ولم تكن لها فعالية قوية نظرا لضيق السوق النقدية، وكذلك ضعف انتشار التعامل بالأوراق التجارية إلا بعد إدخال أدوات أخرى مساعدة بالإضافة إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي، والجدول التالي يوضح تغيرات أسعار الاستهلاك.

جدول رقم (01) تغيرات أسعار الاستهلاك (%)

بيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
التضخم (معدل سنوي)	16,70	22,80	31,7	20,50	29,05	29,05	29,78	18,69
1998	1999	2000						
5,73	4,64	0,34						

Source : Media Bank N° 25 P.9 + Internet Banque d'Algérie

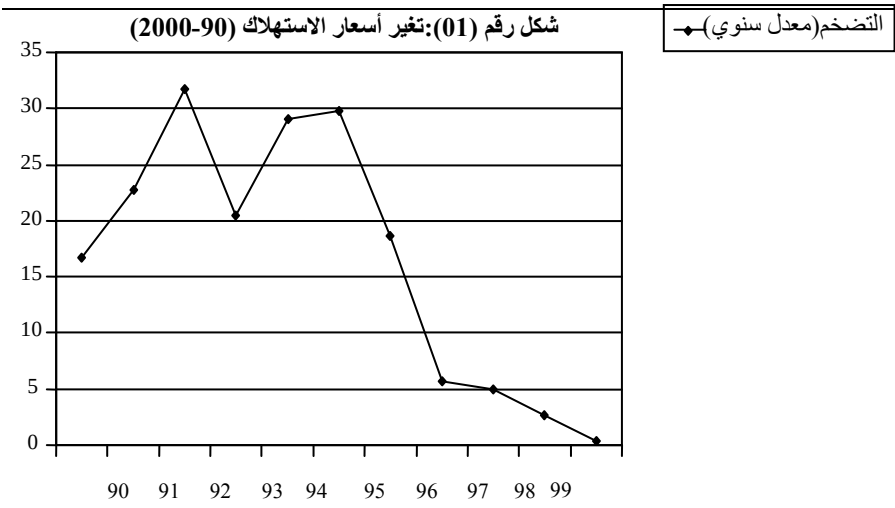

المصدر: مستنتج من الجدول السابق.

وانطلاقا من أكتوبر 1991 تم رفع معدل إعادة الخصم إلى 11,5 % إلى غاية أفريل 1994.وكان المقصود من التدابير الصارمة المتخذة في فترة الاستقرار الجديدة في أفريل 1994 هو تصحيح انحرافات الفترة 91-92 وكانت الأهداف التي يسعى برنامج التعديل الهيكلي إلى تحقيقها هي:(2).

- خفض توسع الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ومعدل الفائدة المحوري لبنك الجزائر إلى 24% ومعدل الفائدة على الكشوف إلى 24%.
- حصر الحد الأقصى لمعدل هامش البنوك التجارية إلى 5% وهي إضافة لمعدل 18,5% ومن ثم يصبح معدل الفائدة على القروض هو 23,5 %
- رفع معدل الفائدة على التوفير من أجل السكن إلى 10% وجعله 14% في دفاتر التوفير الأخرى.
- رفع معدل الفائدة على سندات التجهيز إلى 16 ,5 %.

والهدف من هذا البرنامج هو دعم السعر الجديد للعملة الوطنية أي عقب تخفيض قيمته بنسبة 17,40 % في أفريل 1990 والحد من الضغوط التضخمية وخفض مفعول الاستحقاق بإعادة تخصيص موارد لفائدة الاقتصاد.

ولذلك تعرض توسع كتلة الائتمان لتشنج جديد، فقد انخفض معدلها من 8,20 % سنة 1993 إلى 6,6 % سنة 1994 في حين أن الحركة الائتمانية نزعت إلى الارتفاع فيما

بين 93-96 الأمر الذي دفع بنك الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة التمويل الذي أدى إلى استقرار معدل التضخم بين سنتي 1994 و 1995، وهو ما جعل البنك المركزي يلجأ أيضا إلى رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ابتداء من 10 أفريل 1994 إلى أوت 1995 وهو أعلى معدل طبقه بنك الجزائر منذ 1972.

أما في سنة 1996فقد شهدت انخفاضا في معدل إعادة الخصم وفي المعدل السنوي للتضخم لأسعار الاستهلاك من 29,78 سنة 1995 إلى 18,7 % وتوالى انخفاض معدل التضخم في سنة 1997 إذ وصل إلى 5,7 % وهذا انخفاض كبير مقابل 1996، ويعود ذلك إلى إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاستناد لبرنامج التعديل الهيكلي واعتماد آليات السوق، واللجوء إلى أدوات السياسية النقدية غير المباشرة وهو ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال 1994، وفرض احتياطي إجباري بمعدل2,5 % يطبق على مجموع الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها (ودائع تحت الطلب، لأجل، دفاتر الادخار، سندات الصندوق ... الخ). للبنوك والمؤسسات المالية(3) ، والتوجه نحو التحكم في التضخم , فحسب مؤشر أسعار الاستهلاك فقد وصل إلى 5,7 % في ديسمبر 1997 مقابل 11,4 % في جوان 1994 و 18,7 % في ديسمبر 1996، هذا الأداء تحقق بالرغم من ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك لشهري نوفمبر وديسمبر ويتقارب مستوى تضخم الأسعار نحو ذلك المستوى للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للجزائر وتدعم ذلك باستقرار معدل الصرف(4).

وبفضل تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي أفريل 1994 – مارس 1995 ثم برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 – 21 ماي 1998 والإجراءات التي تبعتها، تم التحكم في معدل التضخم حتى وصل إلى 2, 64 % في 1999 حيث بلغت الكتلة النقدية 1468 مليار دج في نهاية 1999 مقابل 1287 مليار دج في نهاية 1998 أي ما يمثل نسبة نمو قدرها 14 % أقل من النسبة المحلية في 1998أي 1 ,19 % وفي سنة 1997 (18,2%)، ويؤكد هذا التراجع في النمو النقدي الرجوع إلى حالة الاستقرار الكلي بما فيها استقرار الأسعار، وبفضل زيادة مداخيل البترول ثم تعزيز قيمة العملة الوطنية، وتقليل اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر،وارتفع عرض الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية البينية في للبنوك 127 مليار دج في نهاية 2000 مقابل86 مليار جزائري في نهاية ديسمبر 1999، وهذا كله أدى على الانخفاض الكبير في التضخم الذي قدر في سنة 2000 ب

2,64 % ،كما هو مبين في الشكل رقم (01) الذي يوضح انزلاق المؤشر العام لأسعار الاستهلاك.

2 . تحقيق النمو الاقتصادي.

بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات، وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق الاستعداد الائتماني إلى برنامج التعديل الهيكلي، ودلت التجارب التاريخية على أن تطبيق برامج التقويم هذه تنتج عنها آثارا انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة إقرار التوازنات، ويتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش، لأن عمل السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي والتضخم، سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية والبطالة.بسبب تخفيض العملة الوطنية

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في المتوسط سلبيا (-0,5 %) في فترة ثمانية سنوات (1986 -1993) حيث بلغ انخفاضه 2,2 % في سنتي 1988 و1993، ولكنه أصبح موجبا منذ 1995 إذ بلغ متوسطه 3,4 % خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج، وبالتالي فإن برنامج التعديل الهيكلي قد حقق أهدافه، وأن المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي قد صححت، وأن السياسة النقدية قبل 1994 لم تحقق هدف النمو ويمكن اعتبارها مرحلة ركود، ولكن انطلاقا من 1994 تمت عملية الانتقال إلى مرحلة نمو حقيقي إذ بلغت معدلاته حوالي 3,4 % في عامي 1995 – 1996، وفي سنة 1998 5,1 % (نتيجة انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة والموسم الفلاحي الجيد)، كما بلغت 3,2 % في 1999.

ويتأثر تطور الناتج الداخلي الخام بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط، حيث يجعل سير وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية، فالاقتصاد الوطني يعتمد على الخارج في تمويناته التي انخفضت خلال المرحلة (1986 – 1993).

وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في شبه الركود في الحدود الحقيقية بالناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة وخارج المحروقات، كما لوحظ ازدهارا مترددا ابتداء من سنة 1995 مترجما آثار استقرار الاقتصاد الكلي.

وبالرغم من هذا كله فقد استمر انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية لأسباب من بينها تحرير الواردات، وهو ما أدى إلى المنافسة الأجنبية للمنتجات الجزائرية ،بالإضافة إلى تأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت الطلب المحلي.

ويبقى هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير كاف للتخفيف من حدة البطالة، وكذا تحسين المستوى المعيشي للسكان، وزيادة الصادرات لكسب عملات جديدة لزيادة احتياطات الصرف، وعودة الثقة في العملة الوطنية، الأمر الذي سيرفع من قوتها الشرائية.

وهكذا ينخفض دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لعدة عوامل أخرى مهمة تتحكم في عملية النمو الاقتصادي من بينها الصدمات والنقلبات الداخلية والخارجية، والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

جدول رقم (02) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %

السنوات	1995	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3,8	5,1	3,3	3,8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد صندوق النقد العربي، سبتمبر 2001، ص 15.

بالنظر إلى الجدول نلاحظ أن هذا النمو مرتبطا بتحسن أسعار النفط وليس نشاطات أخرى في قطاعات اقتصادية.

4 . مكافحة البطالة.

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، ولكن أيضا عبر مجهودات مميزة بالنظر إلى التأخر الكبير في امتصاصها؛ هذا الانتعاش للاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصاد كلي ومالي مطهر بشكل يعطي للآليات والمؤشرات الاقتصادية في السوق كل الاهمية لفعاليتها في دفع وحركية الموارد الضرورية لنمو مستديم, وهذا يعني إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وإنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين.

وتتطلب هذه الإصلاحات إجراءات هيكلية لإنعاش النمو، أي إنعاش الأعمال الكبرى بواسطة برنامج خاص، حماية وخلق مناصب شغل للشباب، والخوصصة لصالح

العمال بدون اعتبار المجالات الطاقوية والفلاحة التي يجب أن تستمر تحويلاتها بهدف الحصول على موارد ومناصب إضافية.

وقبل بداية استعمال السياسة النقدية كان معدل البطالة في الجزائر 10 في المائة وانتقل بعد استعمالها إلى 25 في المائة عندما بلغ عدد العاملين 5,3 مليون وعدد العاطلين 1,8 مليون، وأظهرت نتائج مسح للعمالة في عام 1996 أن معدل البطالة يقدر بحوالي 28 في المائة، ورغم أنه في سنة 1995 حاولت السياسة النقدية تخفيض معدل إعادة الخصم من أجل زيادة الخصم والاقتراض لزيادة الاستثمار، إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعا في التخفيف من حدة البطالة، نظرا لغياب استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة إلى جانب تسريحات العمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث تزايد ت البطالة إلى أكثر من 29% في سنة 1997.

وفي غياب الإنعاش الاقتصادي، تم وضع ترتيبات مؤقتة تدعم التشغيل لتدارك هذه الأوضاع، لكن بالإضافة إلى طابع هذا الإجراءات المؤقت، فإنها ظهرت عاجزة على تلبية الطلب الإضافي على مناصب الشغل الذي يتقدم به حوالي 250 ألف إلى 300 ألف شخص سنويا(5)، والجدول يوضح تطور القوة العاملة النشيطة.

جدول رقم (03) تطور القوة العاملة النشيطة **الوحدة مليون**

البيـــان	1966	1977	1987	1992	1995
العدد الإجمالي للسكان	12,9	16,9	23,0	26,6	28,2
القوة العاملة النشيطة	2,56	3,05	5,34	6,22	7,49
القوة التشغيليـة	1,72	2,38	4,2	4,72	5,39

البطالـة	0,84	0,67	1,14	1,50	2,10
معدل البطـالة %	33,0	22,0	21,4	23,8	28,1

Source : *Information sur la conjoncture du 1er Trimestre 1996 N° 20, Nouvember 1996, ONS Algérie P35.*

3. 1 الترتيبات المتخذة لمكافحة البطالة:

أمام تفاقم حالة البطالة التي مست كل فئات العمر سواء تعلق الأمر بعارضي العمل لأول مرة مثل: المتخرجين أصحاب الشهادات من الرجال أو النساء أو العمال المطرودين من عملهم، تم إعداد مجموعة من التدابير لمكافحة البطالة، وتم الشروع في أربعة برامج تسمى ترقية الشغل وكل منها متوجه إلى فئة أو عدة فئات من البطالين وهي:

- التشغيل المأجور بمبادرة محلية، ESIL.
- الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة TU PHIMO.
- عقود التشغيل المسبق C.P.E
- برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى M.E

1.3. 1 – برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية ESIL.

منذ بداية 1990تم اتخاذ بعض الإجراءات لإدماج الشباب وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة عن طريق منحهم مناصب شغل بأجر من مبادرة محلية وتهدف إلى مساعدة الشباب البطالين لاكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثنا عشرة شهرا وتتولى الجماعات المحلية تشغيل هؤلاء الشباب بالإضافة إلى عرض مناصب شغل من المؤسسات المحلية والإدارات مقابل تلقيها مساعدة مالية من صندوق المساعدات على تشغيل الشباب FACJ الذي تحول في سنة 1996 إلى الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التي يتمتع بصلاحيات أكبر من الصندوق السابق ولكن هذا التشغيل مرفوق بشرط منح الشغل الدائم لجزء من الشباب المندمجين في المؤسسات، والواقع أن هذا العمل ظل هامشيا، ولم تستفد منه الا بنسبة تتراوح بين 3 و4 %.

وفي سنة 1997 كان عدد الشباب 160185 الذين استفادوا من هذا منهم 8300 فقط في خانة الشغل الدائم (أي سنة 4,5 % من المجموع).

وحسب حصيلة شملت الثلاثي الأول من عام 1998 فإن برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية استفاد منه حوالي 65000 شاب وخصص لهم مبلغ 1 مليار دج أي ما يعادل 15400 دينار لكل منصب شغل، والمناصب المأجورة بمبادرة محلية تشغل في السداسي الأول لسنة 1999 حوالي 92646 شاب لمدة تتراوح بي 1 و 6 أشهر وتكافئ 36000 منصب دائم، وعدد المستفيدين تزايد بـ 22446 أي بزيادة 32%، وهذه المناصب تتركز في الخدمات والإدارة.

3. 1. 2 – برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة :TUPHIMO

هذا البرنامج مماثل للبرنامج السابق من حيث فئة المواطنين ومن حيث طبيعة المناصب التي يعرضها فهي مؤقتة على أنه يتميز من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة مثل أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية وأسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية.

وكان عدد المشاريع الممنوحة للمقاولين في السداسي الأول من 1999 يصل إلى 1098 وارتفع بمعدل 14 % بالمقارنة مع السداسي الثاني لسنة 1998.

من جانب التشغيل قرابة 35000 شخص يمكن أن يكونوا لهم مناصب أي حوالي 2,5 مرة أكبر من السداسي الماضي لسنة 1998, والعدد المتوسط للمناصب التي أنشأت لكل المشروع يتجاوز من 15 منصب في معدل كل مشروع في السداسي الثاني لسنة 1998 إلى 32 في السداسي الأول لسنة 1999, ويصل مبلغ الالتزامات أو التعهدات للسداسي الأول من سنة 1999 إلى 1132 مليار دج مقابل 544 مليون دج في السداسي الثاني لسنة 1998(6).

وتدخل بعض المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي إلى غاية سنة 1999 في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وخلق 70000 منصب بشكل دائم مقدر في الفترة 2001 – 2004 (7).

3. 1 .3 – برنامج عقود الشغل المسبق (CPE):

بدأ هذا البرنامج في شهر سبتمبر 1998 ويتوجه إلى الشباب البطالين ذوي الشهادات من الجامعات والبالغين من العمر 19 – 35 سنة أو إلى البطالين الذين سبق لهم وأن التحقوا في البرنامجين السابقين المذكورين، وتبلغ مدة العقد سنة وتتولى تمويله وكالة

التنمية الاجتماعية بأموال الخزينة، وهذا العقد قابل للتجديد مرة واحدة لمدة 6 أشهر بطلب من رب العمل، ويساهم رب العمل في الأجرة المدفوعة في حدود 20%، وأجرته تساوي الحد الأدنى للآجر الوطني (6000 دج) وفي السداسي الثاني من عام 1998 تم قبول شغل 7025 عرض شغل.

وسمحت هذه العقود في 30 جوان 1999 بإدخال 5828 شاب متخرج منها ما بين جامعيين وتقيين ساميين، ومعظم المناصب الناشئة كانت في الإدارات حوالي 86 % و 14% في القطاع الاقتصادي وهو ما يعكس غياب الإنعاش الاقتصادي.

وفي سنة 2000 بلغ عدد المستفيدين من هذه العقود منذ إنشائها 28000 ومعدل الديمومة في المنصب حوالي 12%.

3. 1 .4- برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغيرة:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ منذ السداسي الثاني 1997 وتبرز الحصيلة في 1997/12/31 أن 3670 مقاولة صغرى صارت عملية وتشغل 8280 شخص، وتم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي خلال 1998.

والحصيلة المستخرجة من الوكالة الوطنية للتشغيل (L'ANSEJ) في 30 جوان 1999 أعطت المعلومات التالية (8).

عدد الملفات المقبولة تصل إلى 73527 في 30 جوان 1999 يقدر عدد المناصب بـ 209773.

- عدد الاعتمادات للتمويل الذاتي هي 5108 مشروعا قادرا على خلق مناصب شغل 14099.

- العدد الإجمالي للمشاريع التي أعطيت لها الموافقة من التمويل المصرفي يصل إلى 20203 منها 9141 خلال السداسي الأول 1999. تمثل حوالي 20000 منصب.

- العدد المتراكم للمشروعات الممولة ذاتها يصل إلى 5108 في 30 جوان 1999 للسداسي الأول وتم تسجيل 80 مشروعا يمثل 221 منصب.

3. 1. 5- القروض الصغرى:

تم الشروع فيها بداية 1999 وهي تتوجه لكل الأشخاص الذين ليس لديهم شغل وتتراوح أعمارهم بين 18-30 عاما، وتتمثل في منح قرض مصرفي للمساعدة على إنشاء

نشاط يختاره طالب القرض الصغير ويتراوح المبلغ بين 5000 – 350.000 دج، ولابد للشخص طالب المساعدة أن يوفر من ماله الخاص على ما لا يقل عن 5% من مبلغ القرض المطلوب، ومدتها من سنة إلى 5 سنوات، وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض، حيث لا يدفع المستفيد سوى 2% من الفوائد البنكية، وخلق هيئة متخصصة في التمويل الصغير، وفي انتظار تنصيب هذه الهيئة، ميزانية الدولة قدرت هذا العمل بمبلغ 1,8 مليار دج لسنة 2001.

وعموما فإن مستوى البطالة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات يستقر حول 28% ، وبالتالي فإن السياسة النقدية تدخل حسب النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال،ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة، وفي هذه الفترة تشهد تخفيضات متتالية لمعدل إعادة الخصم، ولكن هذا لم ينشط الاستثمار الوطني، ولم يحفز الاستثمار الأجنبي لتنشيط الطلب الفعال.

4 . تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

كانت الجزائر تتمتع بفائض مالي بفضل ارتفاع أسعار النفط حتى منتصف الثمانينات ولكن الانخفاض الشديد لأسعار النفط في سنة 1986 أظهر عدة إختلالات اقتصادية كلية وكشف هشاشة الاقتصاد الوطني، وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بمقدار النصف بين سنتي 1985 و 1986، فلجأت السلطة إلى فرض قيود على الاستيراد، مما أدى إلى انخفاض الواردات بنسبة 43% في فترة
(85-87)، مما أدى إلى تشجيع ظهور سوق موازية للنقد الأجنبي، ومع انتعاش أسعار النفط بحلول سنة 1990، كانت الجزائر بصدد إدخال إصلاحات اقتصادية للتحول نحو اقتصاد السوق فقامت بإبرام اتفاقين تمويليين مع صدوق الدولي في عامي 1989 و1991 .(9)

وفي عام 1991 بدأت أسعار النفط في الانخفاض مرة أخرى، واتسم ميزان المدفوعات بالاختلال حيث حدث خلال هذه الفترة انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض، وارتفع الدين الخارجي إلى 18,4 مليار دولار أمريكي في عام 1985 (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 26,5 مليار دولار أمريكي في عام 1993 أي (63% من إجمالي الناتج المحلي)، كما أن آجال تسديد الديون اتسمت بالمدى القصير،

والقروض الجديدة من مصادر وكالات قروض الصادرات قصيرة المدى أيضا(من سنتين إلى ثلاث سنوات) وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة خدمة الدين.

وأمام أزمة اختلال ميزان المدفوعات أو البحث عن التوازنات الخارجية، قامت السلطات باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون في أفريل 1994 ومدة الاتفاق (الاستعداد الائتماني) سنة، بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998، وتميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث عن التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات العمومية على خفض قيمة الدينار بنسبة 7,3 % في مارس 1994 ونسبة 40,17 % في أفريل من نفس السنة،وكانت حصيلة الحساب الجاري لميزان المدفوعات في 1995 رصيد سالب بـ (- 1902) مليون دولار مقابل (- 1820) في 1994.

وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم وأيضا أسعار البترول (17,57 دولار للبرميل) في 1995 مقابل 16,31 دولار للبرميل في 1994) حدثت زيادة في الواردات بواقع 942 مليون دولار أمريكي، وعجز أثر على مداخيل رأس المال وصل (-2080) دولار واستمر ذلك على مستوى حساب رأس المال, ووصل في 1995 إلى (- 6370) مليون دولار، وسمحت إعادة الجدولة باقتصاد 478 مليون دولار التي لم تتمكن بالنسبة لهذه السنة من تغطية عجز ميزان المدفوعات الذي وصل (-1462) مليون دولار، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (04) تطور وضعية ميزان المدفوعات

الوحدة: مليون دولار أمريكي

بيـــان	1993	1994	1995
رصيد الحساب الجاري	360	-1820	-1902
الصـــادرات	10262	8899	10288
الـــواردات	8206	9158	10100
خدمات بدون عوامل صافية	-1336	-1241	-1320
مداخيل رأس المال الصافي	-1945	-1720	-2080
تحويلات صافيـة	1586	-1400	1310
رصيد حساب رأس المال	-60	-2550	-1340
الاستثمارات الصافية	-2	0	0

قروض ومتوسطة وطويلة	-676	-2550	-1340
صافية	618	0	0
تعديلات			
رصيد ميزان المدفوعات	301	-4370	-6242
إعادة جدولة الديون	0	4490	4780

Source: Ministère des finances

وظهرت أزمة في النقد الأجنبي في نهاية عام 1993 عندما انخفضت الاحتياطات إلى أقل من 1.5 مليار دولار أي حوالي شهر من الواردات وانتقلت احتياطات الصرف إلى 2,64 مليار دج في 1994 ثم إلى 2,018 مليار دولار في 1995، هذه المبالغ تقدم على التوالي 2,81 شهرا و 2,0 شهرا لواردات السلع والخدمات.

وبعد إعادة الجدولة تقلص معدل خدمة الدين الأجل المتوسط والطويل إلى 48,7 % في 1994 و 40,9 % في 1995،و بدون إعادة جدولة الديون هذا المعدل يكون 95,9 % و 94,0 %.

إن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قد تحسن بحوالي 200 مليون دولار في الثلاثي الرابع من سنة 1995 حسب نشرية (conjoncture) التي يصدرها بنك الجزائر.

إن الظرف المواتي لسوق النفط والتوجه نحو تخفيض الواردات، وبالارتباط بمتابعة مجهودات الاستقرار الاقتصاد الكلي والمالي سمح كله بالحصول على فائض تجاري بـ 100 مليون دولار خلال نفس المدة مقابل عجز بـ 180 مليون دولار في الثلاثي السابق حسب توضيح بنك الجزائر واحتياطات الصرف وصلت 11 ,2 مليار دولار في نهاية ديسمبر، أي 2.1 شهر لواردات السلع والخدمات مقابل 2 مليار دولار في نهاية سبتمبر 1995.

وأشار البنك أيضا بأن الثلاثي الرابع تميز بتخفيف التوترات في سوق الصرف مع تعزيز المرونة في تحديد معدل الصرف"، ووصل هذا الأخير حسب النشرية إلى 2 ,52 دينار لدولار في نهاية ديسمبر 1995 مقابل 50,3 دينار في نهاية سبتمبر من نفس السنة أي "التمهيد للاستقرار" بالاعتماد على سلوك صارم للإجراءات النقدية والمالية لبرنامج الاستقرار .

غير أن إعادة التوازن لسوق الصرف يرتكز على أهمية التمويلات الاستثنائية لميزان المدفوعات ونخص بالذكر أساسا إعادة جدولة الدين الخارجي كما توضح النشرية السابقة الذكر.

إلا أن أهمية هذه التمويلات المبذولة في 1994 و 1995 بسبب فعل التثمين أو التقويم ساهمت في ارتفاع اللجوء للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في نهاية 1995 الذي وصل (31,3 مليار دولار) وتراجعت نسبة خدمة الدين بـ 5 نقاط بالمقارنة مع سنة 1994(10).

أما إيرادات صادرات المحروقات قيمت بـ 6,3 مليار دولار في السداسي في سنة 1997 الثاني منها 600 مليون دولار على الأقل في السداسي الأول، هذا يفسر بظروف نسبيا أقل ملاءمة خلال الستة أشهر الأخيرة للسنة، وهذا يعود إلى تراجع السعر المتوسط للبرميل (19,5 دولار) بالنسبة لمستواه في السداسي الأول (20,12 دولار) وأيضا تراجع أكثر من المستوى الذي وصله في السداسي الثاني من 1996 (23,4 دولار).

استقرت إيرادات البضائع في مستوى السداسي الأول 4 مليار دولار وسجل حساب المعاملات الجارية فائضا بـ 1,4 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار في السداسي الأول، وانخفاض هذا الفائض مرتبط أساسا بانخفاض إيرادات المحروقات في السداسي الثاني من سنة 1997.

حساب رأس المال خارج إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات قد حققا عجزا أقل من السداسي الأول وهو 1,1 مليار دولا, وفي المجموع تستمر إعادة تكوين احتياطات الصرف في السداسي الثاني لتبلغ 1,6 مليار دولار، مستوى أكبر بقليل من مستوى التمويلات الاستثنائية (بطريقة إعادة جدولة الدين الخارجي "1 مليار" ودعم متعدد لميزان المدفوعات 360 مليون دولار). التي تستمر لتساهم في تعزيز الوضعية الخارجية.

وصلت احتياطات الصرف 05 ,8 مليار دولار في نهاية ديسمبر 1997 (وهي 4 أشهر وتصنف لواردات السلع والخدمات).

وأخيرا فإن تعزيز الوضعية الخارجية يسمح بتحسين العرض القوي للمعاملات الأجنبية لبنك الجزائر في سوق لصرف ما بين البنوك وهذا يسهم في تقوية التوازن(11).

وفي سنة 1998 انخفض متوسط سعر برميل البترول ليبلغ في السداسي الأول 16 دولار وازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 90 ,11 دولار في المتوسط، وبلغت إيرادات الصادرات 8 ,9 مليار دولار أي 4 ,3 مليار أقل مما كنت عليه في عام 1997 ، حيث بلغت 13,2مليار دولار.

كانت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 1998 مرتبطة ببرنامج صندوق النقد الدولي واستطاعت تعبئة 920 مليون دولار كتمويل استثنائي بموجب إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلات الصندوق وسمح ذلك بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول، واستمرت احتياطات الصرف في الزيادة من 8 مليارات دولار في نهاية 1997 إلى 8, 9 مليار دولار في ماي 1998 وانخفضت إلى 6,8 مليار دولار في نهاية 1998 أي بانخفاض قدره 2,1 مليار دولار في سبعة أشهر. وانعكس انخفاض الصادرات مباشرة على تسديد خدمة الدين إلى الصادرات والتي بلغت 47 % في 1998 بعدما استقرت في حدود 30% سنتي 1996 و 1997.

إن التدهور المسجل في الوضعية الخارجية في السداسي الثاني من 1998 قد استمر خلال السداسي الأول من 1999 بسعر متوسط لبرميل البترول 13,44 دولار، وأمام هذا التدهور قام بنك الجزائر نهاية خلال السداسي الأول من 1999 بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات وكانت التعبئة خلال السداسي الأول من 1999 لتمويلات دعم ميزان المدفوعات، ومع ذلك تواصل انخفاض الاحتياطي إلى أن وصل 4,6 مليار دولار في نهاية جوان 1999 بعد أن كان 6,8 دولار في نهاية 1998, ووصل سعر صرف الدولار في نهاية جوان 1999 إلى 68,31 دج في سوق الصرف ما بين البنوك بعد أن كان 60,35 دج في نهاية ديسمبر 1998.

إلا أن السداسي الثاني من سنة 1999 عرف ارتفاعا محسوسا لأسعار البترول لتبلغ 23 دولار للبرميل ما جعل متوسط السعر السنوي للبرميل يصل 17,9 دولار. وهكذا ارتفعت إيرادات الصادرات بـ 50% في السداسي الثاني مقارنة بالسداسي الأول لتبلغ 11,91 مليار دولار أقل من مستواها سنة 1997وتفوق بـ 2 مليار دولار مستواها في سنة 1998، وإجمالا فإن الميزان الجاري للمدفوعات الخارجية قد اتسم بالتوازن بعد أن بلغ عجزه 900 مليون دولار في سنة 1998.

أما سنة 2000 فقد تواصل فيها ارتفاع البترول حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 27,5 دولار في السداسي الأول و28,3 خلال الأشهر التسعة الأولى(12) 28,7 مليار دولار للبرميل لسنة 2000.

وفي المجموع فإن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات يبقى مقبولا، وهذا ناتج من زيادة احتياطات الصرف بـ 3, 3 مليار دولار خلال، وسجل هذا العام فائضا معتبرا يتوقع أن

يكون 4, 5 مليار دولار وسجل حساب راس مال خروج رؤوس أموال في إطار تسديد أصل الدين (1,4 مليار في السداسي الثاني)(13)، وعليه فقد سجل الميزان الكلي للمدفوعات الخارجية فائضا بفضل ارتفاع سعر البترول ساهم في توازن سوق الصرف ما بين البنوك وتزايد عرض العملات الأجنبية، كما ساهم في استقرار معدل صرف العملة الوطنية.

والخلاصة: إن أهداف السياسة النقدية في الجزائر لا تختلف عن أهداف السياسة النقدية في أي بلد آخر وخاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، ومعدل النمو ومكافحة البطالة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وقد تحققت معظم هذه الأهداف في فترة 90-2000 ما عدا هدف مكافحة البطالة، فإن السياسة النقدية لم تستطيع تحقيق ذلك لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات، وحل الكثير من المؤسسات، وانعدام سياسة وطنية لحل مشكلة البطالة، أما التضخم فقد تم السيطرة عليه كلية وبقي منخفضا في حدود أقل من 4% لحد الآن وهذا مؤشر إيجابي، أما تحقيق معدل نمو عال فقد تحقق ذلك خلال فترة التعديل الهيكلي ولكن لم يلبث حتى انخفض بسبب تقلبات أسعار البترول، وهذا ما ينطبق أيضا على هدف توازن ميزان المدفوعات حيث يرتبط هذا الهدف مع الصادرات وهذا أمر صعب في ظل انخفاض أسعار النفط واعتماد عليه كمصدر وحيد.

هوامش البحث

([1]) Hamid Bali, inflation et mal développement en Algérie, O.P.U Algérie, 1993 p.213.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثانية عشرة، نوفمبر 1998، ص29.

(3) Instruction N° 73-94 du 28 novembre 1994 relatif aux régimes de réserves obligatoires.

(4) Media Bank N° 34- fevrier- mars 1998, P:5.

(5) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المرجع السابق، ص:86.

(6) Projet de rapport sur la conjoncture économique et sociale du 1er semestre 1999 CNES p67.

(7)Projet de rapport sur la conjoncture économique et sociale de 1er semestre 2001, CNES P 49.

(8) Projet de rapport sur la conjoncture économique et sociale de 1er semestre 1999 op cit p, 67

(9) كريم النشا شيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص 102.

(10) Media Bank, N° 24, juin/ juillet 1996 p 12.

(11) Media Bank, N° 34, Fevrier / Mars 1998 P.4

(12) عبد الوهاب كرمان، التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، 2002، ص 14.

(13) Media bank, N° 55, Août/ Septembre 2001 p4.